خارج الحدود

ناخب يفتش عن مرشح

حازم مبيضين

تشير بطاقتي الشخصية إلى الدائرة التي أتمتع فيها بحق الانتخاب في عمان، ومعي أفراد عائلتي الأربعة الذين يملكون حق التصويت مسجلون في الدائرة نفسها، وفي المفاهيم السائدة وغير المحترمة عندي، أنني أمتلك بما لدي من نفوذ أو تأثير خمسة أصوات انتخابية، يمكن أن يكون أثرها كبيراً وحاسماً في ما لو صبت جميعها لمترشح واحد، والمعضلة التي نواجهها هي اختيار المرشح الذي نمنحه أصواتنا، فالمترشحون لم يطرحوا علينا برامج تقودنا إلى اختيار الأفضل والأنسب، ولا هم كلفوا خاطرهم بالإتصال بنا لشرح أهدافهم من الترشح، وكأني بهم يتوقعون سعينا إلى مقراتهم، لنرجوهم قبول أصواتنا التي ستحمل إليهم مقعد النيابة، ولا نقول إنها ستحملهم إليها، لأنهم يعتقدون أنهم أكبر من الانتقال خطوة واحدة من مواقعهم، حتى لو كان الانتقال لمصلحتهم الشخصية، وليس لمصلحة الوطن.

جادلني البعض بأنه كان علي زيارة مقرات المترشحين في دائرتي، لأتبين أفكارهم وخططهم فيما لو نجحوا في الوصول إلى البرلمان، وأجادل هؤلاء بأن عددهم يناهز الثلاثين، وبما يعني أن علي صرف مئة وعشرين ساعة، مقسمة على ثلاثين يوماً، لأتمكن من الوفاء بهذه الزيارات، التي يجري التركيز خلال معظمها على تقديم المشروبات الغازية وبعض الحلوى، وكفى الله المؤمنين القتال، وكفى المترشحين من التفكير ببرامج لخدمة المواطنين الذين سيوصلونهم إلى مقعد النيابة الوثير، ولا أتحدث هنا عن التكاليف المادية التي سأتكبدها في تنقلاتي إلى مقرات المترشحين، ولا الوقت الذي سأهدره في ذلك، صحيح أنني صاحب مصلحة في اختيار الأفضل، لكنها مصلحة تظل جزئية فيما لو قيست بمصلحة المرشح، الذي نفترض أنه صاحب رسالة يسعى لتحقيقها، وصاحب برنامج يستهدف خدمة الوطن والمواطن.

حتى نواب الخدمات وهم الأكثرية، لم يفكروا بالتواصل مع ناخبيهم المفترضين، إلا بانتظارهم في مقراتهم، لينعموا هذه الأيام بالكولا والكنافه، ولاحقاً بمناسف تطبخ باللحم الاسترالي والجميد السوري، ويحملون معهم في طريق عودتهم إلى بيوتهم وعوداً بخدمات، نعرف ويعرف المرشحون ويجهل الناخبون أنها لن تتحقق، وأنها ستظل في إطار الوعود المجانية التي تنسى فور إطلاقها، فالنائب يدرك عدم قدرته على أيجاد وظيفة مناسبة لإبن الناخب المتخرج جامعياً منذ سنوات، ويدرك أيضاً أن ميزانية وزارة الاشغال، لن تسمح بتنفيذ وعوده بايصال الطرق المعبدة ألى أقصى بيت في دائرته الانتخابية، ولا سلطة الكهرباء قادرة على إنارة آخر بيت شعر في باديتنا.

يخيل لي أن المترشحين اكتفوا من عملية التواصل مع ناخبيهم، بإتحافهم بالصور الأنيقة التي نثروها على جوانب الطرقات بعد معالجتها بأجهزة الكمبيوتر القادرة على إخفاء أي عيوب، وكأننا في سباق لاختيار ممثل لبطولة فيلم، وعند هذه الصور جمل مبهمات لاتؤشر إلى فهم للمهمة التي ينتدبون أنفسهم لادائها، وكأن المترشحين يصرون على استنساخ المجلس النيابي السابق الذي جرى حله لهزالة إنتاجه، ولأن معظم أعضائه اكتفوا من موقعهم النيابي بوجاهة الاسم، وبرقم السيارة الخاص الذي استغله بعضهم للتهريب بواسطة أقاربهم، ويخيل لي أن غالبية المترشحين لم يفهموا رسالة الوطن إليهم، وهي الحاجة إلى نواب يحفظون غيباً كل حرف من الدستور، ويعملون على تطبيق بنوده على أرض الواقع.

وفي أول الامر وليس آخره، نقترح ولا نضمن الأخذ باقتراحنا، ولا حتى أن يقرأه مسؤول واحد، أن يخضع المترشح لاختبار في مواد الدستور، لنتمكن من التوثق أنه يسعى لخدمة أهداف ذلك الدستور، وبغير ذلك فاننا نفتش عن من ننتدبه إلى البرلمان في وجوه لامعة على اليافطات وكامدة حين يستدعيها الوطن.

ملف المدى

ثلاثة ايام لاغير ها تفصل الاردنيين عن الانتخابات التشريعية التي سيتوجه خلالها اكثر من مليوني ناخب يحق لهم الاقتراع في ١٥ دائرة، هي دوائر ١٢ محافظة وثلاث دوائر مخصصة للبدو في الشمال والوسط والجنوب، لاختيار ١١٠ نواب في البرلمان الاردني الذي تنتظره تشريعات وقوانين مختلفة يطمح من خلالها الاردنيون ان يتحسن الوضع السياسي المتأزم واقتصاد البلد الذي يعاني صعوبات كثيرة.

الانتخابات النيابية الجديدة التي ارتفع فيها عدد مقاعد البرلمان الى ١٢٠ مقعدا مقارنة بالانتخابات الماضية، هي الاقل في عدد المرشحين مقارنة مع أعداد المرشحين في انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، ومقاطعة احزاب سياسية لها بسبب قانون الانتخابات الجديد الذي أقر في أيار الماضي والقائم على مبدأ "صوت واحد لمقعد واحد" والذي تقول انه غير ديمقراطي ويقلص التمثيل النيابي في المدن التي يشكل الفلسطينيون أغلبية سكانها وهي أيضا معاقل للاسلاميين لصالح المناطق الريفية.

المدى في ملفها اليوم تسلط الضوء على هذه الانتخابات وما شهدته حملاتها الانتخابية من تفاصيل والاستعدادات التي اتخذتها السلطات الرسمية الاردنية من اجل ضمان عملية انتخابية نزيهة تجري في ظروف صعبة تمر بها البلاد.

الانتخابات الأردنية..

أعداد المرشحين خارج المتوقع واتهامات حزبية بعدم ديمقراطيتها

■ اعد الملف/ جمال القيسي

توقعات ببرلمان محافظ وعشائري!

توقعت دراسة "تحليل واقع الخارطة الانتخابية والمقاعد المخصصة للنساء في المملكة ٢٠١٠"، أن تصل نسبة المشاركة بالانتخابات النيابية المقبلة نحو ٦٥٪ من إجمالي عدد الناخبين المسجلين في سجلات وزارة الداخلية والبالغ عددهم ٢،٣٤٢،٩٨٤ ناخبا وناخبة.

وقالت إن متوسط الأصوات التي يحتاجها مرشح دوائر العاصمة للنجاح تصل بحدها الأعلى إلى ٤٦١٧ صوتا في الدائرة الرابعة العاصمة، فيما أدناه في الدائرة الثالثة بواقع ٢٢٥٢ صوتا، متوقعة أن يصل أعلى متوسط أصوات تحصل عليها المرشحات في دوائر العاصمة وفقا لآلية احتساب الكوتا، إلى ١٩٣٩ صوتا وذلك في الدائرة الرابعة، واقلها في الثالثة بواقع ١٠٧٢ صوتا، على افتراض أن نسبة الأصوات التي ستحصل عليها المرشحات ٧٪ من إجمالي عدد المقترعين، علما أن النساء المرشحات بالانتخابات الماضية لم يحصلن إلا على ٢٪ من إجمالي عدد المقترعين.

واعتمدت الدراسة على تحليل تفاصيل تقسيم الدوائر الانتخابية في كافة الدوائر من حيث عدد الناخبين والمرشحين ومتوسط الأصوات لعدد المرشحين كمؤشر للمنافسة، بالإضافة لعدد الأصوات التي يجب على المرشح الحصول عليها للوصول إلى المقعد البرلماني، وتم اعتبار المؤشر العام لكافة دوائر المملكة (٦٥٪).

ويخشى كثير من الاردنيين أن يؤدي التوصل الى اتفاقية للسلام في الشرق الاوسط لا تشمل حق العودة للاجئين الى توطين الفلسطينيين بشكل دائم في المملكة.

وأدى الفشل في اضفاء طابع ليبرالي على النظام السياسي وفي تحقيق رخاء اقتصادي الى لامبالاة واسعة النطاق ازاء الانتخابات التي يتوقع أن تفرز برلمانا أكثر محافظة وعشائرية وموالاة للعاهل الاردني الملك عبد الله.

ويقاطع حزب جبهة العمل الاسلامي الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن الانتخابات كما تقاطعها جماعات ليبرالية.

٣٠٠ راصد اميركي واوربي لمتابعة الانتخابات وليس المراقبة!!

كشف المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأردني والناطق الرسمي باسم لجنة الانتخابات النيابية سميح المعايطة أن الحكومة سمحت لنحو ٣٠٠ "راصد" أميركي وأوروبي ومن دول عربية بمتابعة الانتخابات البرلمانية التي ستجري في البلاد يوم التاسع من تشرين الثاني الحالي.

وأشار في مؤتمر صحفي إلى أن هؤلاء المراقبين تقدموا بطلبات للملاحظة الانتخابات، غير أنه شدد على أن مهمة هؤلاء هي "رصد" الانتخابات وليس مراقبتها، موضحا أن قانون الانتخاب حصر مهمة المراقبة في المرشحين للانتخابات ومندوبيهم فقط.

وكان نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الداخلية نايف القاضي شدد في أكثر من مناسبة على رفض بلاده الرقابة الدولية أو المحلية على الانتخابات، مشيرا إلى أن الحكومة سمحت لمنظمات حقوقية بـ"ملاحظة" هذه الانتخابات لا مراقبتها".

وإضافة للمراقبين الأجانب، قال المعايطة إن الحكومة منحت التصاريح اللازمة لنحو ٢٥٠٠ راصد أردني من التحالف المدني لرصد الانتخابات والمركز الوطني لحقوق الإنسان، وكذلك منح تصاريح لنحو ١٣٠٠ صحفي أردني وأجنبي تسمح لهم بالدخول على كافة مراكز الاقتراع والفرز في كافة أنحاء المملكة.

وبحسب المعايطة فإنه يحق لكل مرشح تعيين مندوب عنه لمراقبة صناديق الاقتراع المنتشرة في ١٤٩٢ مركز اقتراع في أنحاء البلاد، لافتا إلى أن كل ذلك يشير إلى وجود آلاف المراقبين للعملية الانتخابية.

وتحدث الناطق باسم الانتخابات عن ضمانات عدة وفرتها الحكومة لنزاهة الانتخابات، من بينها وجود ربط إلكتروني بين كافة مراكز الاقتراع في المملكة، حيث سيشطب اسم وصورة الناخب الذي يدلي بصوته في الانتخابات.

وحذر من أن القانون يعتبر محاولة التصويت مرة أخرى جريمة انتخابية تترتب على مرتكبها عقوبة السجن.

وقد استعانت الحكومة بنحو ٢٠ ألفا من رجال الأمن والدرك لتأمين العملية الانتخابية، وسط مخاوف من اندلاع أعمال عنف في مناطق تصنفها الداخلية الأردنية كنقاط ساخنة بحسب خطة أمنية تم وضعها قبل أيام.

منع اقارب الملك من الترشح

حدد قانون الانتخابات النيابية الاردنية مجموعة من الشروط التي لابد من توفرها في الاشخاص الذين يرغبون بالترشح الى مجلس النواب.

واشترط القانون ان يكون المتقدم اردنيا منذ عشر سنوات على الاقل، وان لا يدعي بجنسية اوحماية اجنبية، وان يكون مسجلا في احد جداول الناخبين النهائية، بالاضافة الى اتمامه ثلاثين سنة شمسية من عمره عند نهاية مدة الترشيح.

كما نص القانون ايضا على ان لا يكون المترشح محكوما عليه بالافلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا، وان لا يكون محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه، وغير محكوم بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يشمله عفوعام، وان لا تكون له منفعة مادية لدى احدى الدوائر الحكومية بسبب عقد من غير عقود استئجار الاراضي والاملاك ولا ينطبق ذلك على من كان مساهما في شركة اعضاؤها اكثر من عشرة اشخاص، وان لا يكون مجنونا او معتوها، او من اقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.

واشترط القانون الانتخابي كذلك ان لا يكون المرشح منتميا لاي هيئة سياسية او حزب او تنظيم سياسي غير اردني، مؤكدا انه لا يجوز لاي شخص ان يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب الا في دائرة فرعية واحدة.

ممنوعات الدعاية الانتخابية متنوعة

حدد القانون الانتخابي الاردني جملة من الاماكن التي لايسمح فيها للمترشحين باقامة الاجتماعات والدعاية الانتخابية.

فقد منع القانون عقد الاجتماعات الانتخابية وتنظيمها والقاء الخطب الانتخابية في دور العبادة والجامعات والمعاهد العلمية والمدارس الحكومية والخاصة والشوارع العامة وكذلك الابنية التي تشغلها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة او الخاضعة لاشراف الحكومة، بالاضافة الى منع استعمال شعار الدولة الرسمي في الاجتماعات والاعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر انواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية كما يمنع لهذه الغاية استعمال مكبرات الصوت خارج القاعات وعلى وسائط النقل.

وحظر القانون ايضا الصاق أي اعلان اوبيان انتخابي اووضعه على الجدران واعمدة الهاتف والكهرباء والشواخص المرورية والاملاك العامة بما في ذلك الصور والرسوم والكتابات وتحدد الاماكن المخصصة لها من مجلس امانة عمان الكبرى والمجالس البلدية ولهذه المجالس في أي وقت الحق في ازالة أي مخالفة لهذا الحظر على نفقة من تتعلق بهم تلك الملصقات او الصور والرسوم والكتابات من المرشحين دون الحاجة الى انذارهم.

كما منع المترشحين من ان تتضمن الخطابات والبيانات والاعلانات ووسائل الدعاية الانتخابية المساس باي مرشح اخر بصورة مباشرة او غير مباشرة او اثارة النعرات الطائفية او القبلية او الاقليمية او الجهوية او العنصرية بين فئات المواطنين، وعدم السماح للمرشح ان يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا اوتبرعات اومساعدات نقدية اوعينية اوغير ذلك من المنافع اويعد بتقديمها لشخص طبيعي اومعنوي سواء كان ذلك بصورة مباشرة اوبواسطة غيره بما في ذلك شراء الاصوات ويحظر على أي شخص ان يطلب مثل تلك الهدايا اوالتبرعات اوالمساعدات اوالوعد بها من أي مرشح.

انسحابات بالجملة ومناطق مغلقة للمسيحيين وللشركس والبدو

قالت آخر الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات النيابية الاردنية انه تم تسجيل ٨٧ حالة انسحاب لمرشحين من السباق الانتخابي قبل نحو أسبوع من موعده المقرر في التاسع من تشرين الثاني الجاري.

وبحسب وزارة الداخلية الاردنية فان الاثنين الماضي وهو اليوم الأخير لفترة الانسحاب القانونية، شهد انسحاب ٣٤ مرشحا من مختلف الدوائر الانتخابية ليستقر عدد المرشحين الذين سيخوضون انتخابات ٢٠١٠ عند ٧٦٣ مرشحا من أصل ٨٥٤ سجلوا للانتخابات مع نهاية فترة الترشح في ١٢ تشرين الأول الماضي.

وربط مراقبون بين ارتفاع أعداد المنسحبين وعدة عوامل، من بينها نظام الدوائر الفرعية الذي حسم المعركة في الكثير منها لصالح مرشحين أقوياء.

ورأى محللون أن هناك اعتقادا لدى أوساط متابعة للانتخابات بأن "المنسحبين هم من بين المرشحين الذين جرى الدفع بهم للترشح بهدف زيادة العدد وإظهار قوة تيار المشاركة في الانتخابات في مواجهة تيار المقاطعة، غير أن هؤلاء بدأوا بالتسرب من قائمة المرشحين على دفعات لعدم وجود دافع عندهم لخوض التجربة أو فرصة في المنافسة".

واكدوا "إن "بعض المنسحبين كانوا يأملون بدعم رسمي وعندما شعروا بأنه لا توجد نية لتكرار تجربة الانتخابات السابقة آثروا الانسحاب بهدوء".

وخصص قانون الانتخاب الأردني ٣٣ مقعدا لفئات محددة، هي المرأة التي خصص لها ١٢ مقعدا، والبدو ٩ مقاعد، والمسيحيون ٩ مقاعد، والشركس والشيشان ٣ مقاعد.

ويمنع المسيحيون والشركس والبدو من الترشح خارج الدوائر والمقاعد المخصصة لهم التي تعد بموجب قانون الانتخاب مغلقة لصالحهم.

زوجة تترشح ضد زوجها وشقيقان يتنافسان على المقعد نفسه

كثيرة هي الطرائف التي سجلتها الحملات الإنتخابية التي يشهدها الأردن حالياً أبرزها الزوجة التي تنافس زوجها في الدائرة الإنتخابية والشقيق الذي ينافس شقيقه ايضاً في الدائرة نفسها.

احد المترشحين قال انه تلقى اتصالا هاتفيا من سيدة مشعوذة ادعت القدرة على جلب آلاف الاصوات له من خلال الضرب بالودع وهو مجموعة من الاحجار التي يستخدمها المشعوذون لقراءة الطالع او جلب الحظ لمن يقع فريسة الايمان بالشعوذة.

مرشح آخر أبلغ عن تلقيه اتصالات هاتفية من رجل مسن أكد له انه رأى في الحلم ان المرشح سينجح في السباق الى مجلس النواب لكن تحقيق الحلم مرتبط بربط خروفين أمام منزل الرجل.

مرشح آخر عبر عن سعادته البالغة بحضور والده النائب السابق لحفل افتتاح مقره والسبب ان المرشح كان على خلاف مع والده اثر ترشح الاثنين ضد بعضهما البعض في نفس الدائرة في دورات انتخابية سابقة.

وانضم إلى هذه الطرائف سائق التاكسي عماد محمد العتيبي الذي يخوض الإنتخابات في محافظة الزرقاء ويدير حملته الإنتخابية من خلف مقود سيارة الأجرة التي يعمل عليها.

وهو يقول إنه يحمل هموم الطبقة الكادحة ولا تعنيه الشعارات الرنانة التي عجزت عن ملامسة هموم الناس ومشاكلهم. وأضاف انه يحمل معاناة ما يزيد عن ١٠٠ ألف سائق تاكسي في مختلف محافظات الأردن. وأوضح أن ما رصده لحملته الإنتخابية هو مبلغ (٢٠٠٠ دولار أمريكي)، وهو كل ما جمعه من عمله كسائق تاكسي حيث لايملك المال الكافي لإفتتاح مقر إنتخابي.

وتابع متحدثا عن حملته الإنتخابية "ساعدني عملي كسائق تاكسي على الحديث مع الناس مباشرة حيث أقوم بالدعاية لنفسي بين زبائني أثناء توصيلهم بسيارتي"، مؤكدا أن طريقته هذه تلاقي ناجحا حيث تلقى وعودا من المئات بإنتخابه.

وقال العتيبي إن حالفني الحظ فإن أول ما سأقوم به هو المطالبة بعودة وزارة التموين للحد من ارتفاع الأسعار، فهذه الوزارة ضرورية لنا نحن الطبقة المعدومة لتحافظ على سعر أبسط المواد الغذائية".

من جهة اخرى سيضطر احد المرشحين لإدارة حملته الإنتخابية من خلف قضبان السجن بعد ان اصدر القضاء أمراً بتوقيفه في السجن لمدة ١٥ يوماً على خلفية شكوى من زوجته.

ونقلت صحيفة الرأي عن مصدر أمني قوله ان القضية متصلة بشكوى "اغتصاب توقيع" على شيكات بمبالغ مالية تقدمت بها زوجة المرشح.

مرشح يستعين بفريق موسيقي لكسب الأصوات

بدلا من الشعارات النارية والولائم الضخمة وتوزيع الهدايا والحلوى أصبحت الفرق الموسيقية تستخدم لمحاولة كسب أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في الاردن في التاسع من تشرين الثاني الجاري.

دعا مرشح في الانتخابات فريق (بلدنا) ذي الشعبية الكبيرة في الاردن والمعروف بجذوره الفلسطينية لتوجيه رسالة "مساواة بين جميع الاردنيين"، وقال خالد رمضان عواد المرشح في الانتخابات النيابية باحدى الدوائر في عمان "في امكان مال سياسي اخر إحضار مغنين أكثر وجماهير أكثر اذا أرادوا. ولكن هنا هذه الحركة.. حركة المواطنة.. ملتزمة بقضايا الوطن..." ويعمل فريق بلدنا على احياء التراث الفني والثقافي الفلسطيني خارج المناطق الفلسطينية وتتناول أغنياته القضايا التي تخص الشعب الفلسطيني.

وأعجب الحاضرون في حفل فريق بلد بمقر المرشح خالد رمضان عواد الانتحابي في عمان بفكرة الاستعانة بفرق فنية تتمتع بالشعبية لتوجيه رسائل الى الناخبين.

وقال عمر أبو زيد "هذه الفكرة حضارية وايجابية جيدة. أنك تخاطب الناس بلغة أخرى غير لغة الشعارات السياسية." كما قالت الناشطة أحلام سلامة التي حضرت الحفل "لم تكن الحفلة لاجل استقطاب الناس فقد عاشت مع الناس زمناً طويلاً وجميعنا مشتاقون لها ونشكره اليوم لاقامة حفلة لفرقة بلدنا لنشاهدها فلم نتمكن من مشاهدتها منذ سنين."

عنف عشائري في الحملات الانتخابية

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية الأردنية، ارتفعت حدة التوتر بشكل لم تشهده أي انتخابات سابقة في الأردن منذ عودة الحياة البرلمانية الى البلاد في العام ١٩٨٩ ؛ اذ تعرض مرشح أردني للانتخابات النيابية إلى اعتداء بإطلاق نار كثيف خلال توجهه إلى إحدى الجامعات لإلقاء محاضرة حول الانتخابات، ما أدى إلى إصابته برصاصة استقرت في كتفه، بينما قتل أحد أبناء عمومته وأصيب آخر.

وقال النائب السابق والمرشح عن الدائرة الثانية في محافظة معان (٢١٠ كم جنوب عمان العاصمة الأردنية) وصفي الرواشدة، إنه خلال توجهه لإلقاء محاضرة برفقة ثلاثة من أبناء عمومته إلى جامعة الحسين بن طلال الحكومية، فوجئ باقتراب "سيارتين مجهولتين" باتجاه معاكس لسير سيارته.

وقد أخرج من كان في السيارتين أسلحة نارية، وقاموا بإطلاق النار باتجاه الرواشدة ومن معه لعدة لدقائق، ما أدى إلى إصابته برصاصة استقرت في كتفه، بينما قتل ابن عمه، ويدعى طارق الرواشدة، كما أصيب ابن عمه الآخر برصاصة في الظهر.

وحمّل الرواشدة، الذي خضع لعملية جراحية في أحد مستشفيات عمّان، مسؤولية الحادثة إلى "الجهات الرسمية"، مشيرا إلى أنه سبق وتقدم بشكوى إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية، دعا فيهما لتشديد الأمن بالمنطقة.

ووضعت مصادر القضية في إطار الثأر العائلي، ووفقا للقضاء العشائري في الأردن، جرت العادة أن يتم ترحيل أفراد العائلة من المنطقة التي تحدث فيها حادثة قتل عائلية، وعدم عودتهم إليها حفاظا على حياة بقية أفراد العائلة، وخشية وقوع حوادث قتل أخرى "من باب الثأر."

غير أن التوتر والعنف ليس مرتبطاً بأي خلافات سياسية أو مذهبية أو طائفية كما يحدث في دول أخرى، وإنما بارتباطات عشائرية، على مايبدو.

ومن الجدير بالاشارة انه ومنذ بدء الحملات الانتخابية النيابية الاردنية، قتل شخصان وأصيب آخران، بالإضافة إلى ابن عم الرواشدة، فقد قتل شقيق النائب السابق والمرشح الحالي، محمد سليمان الشوابكة، إثر تعرضه للدهس أمام المقر الانتخابي لمحمد، الذي تعرض بدوره للحرق من قبل مجهولين.